المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/05/2014

رئيسا الحكومة ومجلس النواب يتباحثان مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

724013

استقبل رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، الثلاثاء بالرباط المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، التي تقوم بزيارة عمل للمغرب بدعوة من الحكومة.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن الجانبين أكدا على الشراكة الوثيقة والدائمة التي تربط المغرب بكافة أجهزة منظمة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الاختيارات الراسخة التي تنهجها المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، والمؤسسة على تكريس مبادئ حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية.

واستعرض ابن كيران، في هذا الصدد، أهم الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والتي تسهر الحكومة على تفعيلها، وعلى رأسها المقتضيات الجديدة لدستور 2011.

كما تطرق رئيس الحكومة إلى المستجدات القانونية التي تعمل الحكومة على تنزيلها والتي تكرس مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان وضمان شروط المحاكمة العادلة.

من جهتها، نوهت بيلاي خلال هذا اللقاء، الذي حضره وزير الدولة عبد الله بها، بالإصلاحات التي يقوم بها المغرب منذ إقرار دستور 2011 الذي أفرد مكانة خاصة لحقوق الإنسان والحريات العامة.

كما نوهت المسؤولة الأممية بالمبادرة الملكية الإنسانية لتسوية وضعية المهاجرين إلى المغرب وبالسياسة التي اعتمدتها المملكة في هذا الشأن، حيث أصبحت نموذجا يحتذى في التعامل الإنساني مع المهاجرين الأفارقة.

من جانب آخر، أجرى رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي في اليوم ذاته، مباحثات مع نفس المسؤولة تمحورت حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وقال الطالبي العلمي في تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء، إن المباحثات تطرقت لعدد من القضايا، ومن ضمنها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ولاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الطالبي العلمي أنه تم التطرق خلال هذا اللقاء أيضا لإشكالية توظيف قضية حقوق الإنسان من طرف بعض الجهات للمساس بمصالح المملكة، ودور المؤسسة التشريعية في النهوض بحقوق الإنسان.

وأشار في سياق متصل إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم يوم 23 يونيو المقبل أمام البرلمان، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان.

وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

جلالة الملك يستقبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان ويوشحها بوسام تقديرا لجهودها

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن جلالة الملك محمد السادس، استقبل أول أمس الثلاثاء بالقصر الملكي بالدار البيضاء، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي.

وأضاف البلاغ أن جلالة الملك وشح، بهذه المناسبة، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالوسام العلوي من درجة ضابط كبير، تقديرا لانخراطها القوي وعرفانا بدورها النشيط جدا من أجل النهوض بقضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها طيلة ولايتها على رأس المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الرنسان.

كما أشاد جلالة الملك بجهود بيلاي من أجل تعزيز مصداقية عمل المفوضية السامية لحقوق الرنسان، وتحسين قدراتها العملية، وإصلاح نظام هيئات المعاهدات وتسليط مزيد من الضوء على مواضيع جديدة من قبيل محاربة التمييز واللاتسامح وحقوق المهاجرين. ومن جهتها، يضيف البلاغ، نوهت بيلاي بالتقدم الملموس والجهود الحثيثة التي بذلتها المملكة، بقيادة جلالة الملك، لفائدة القضايا النبيلة لحقوق الإنسان في مفهومها الشمولي.

كما تطرقت المباحثات، بالخصوص، لبروز أجيال جديدة لحقوق الإنسان وضرورة النهوض بها.

حضر هذا الاستقبال مدير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هاني مجلي، ومستشار جلالة الملك فؤاد عالي الهمة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار.

كما كان لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران في اليوم نفسه لقاء ببيلاي، التي تقوم بزيارة عمل للمغرب بدعوة من الحكومة.

واستعرض، في هذا الصدد، أهم الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والتي تسهر الحكومة على تفعيلها، وعلى رأسها المقتضيات الجديدة لدستور 2011، كما تطرق رئيس الحكومة إلى المستجدات القانونية التي تعمل الحكومة على تنزيلها والتي تكرس مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان وضمان شروط المحاكمة العادلة.

كما استقبل أول أمس الثلاثاء وزير العدل والحريات المصطفى الرميد المفوضة السامية لحقوق الإنسان، حيث أشار بلاغ الوزارة إلى أن بيلاي «نوهت بالمعاملة الإنسانية التي ينهجها المغرب مع المهاجرين غير الشرعيين»، مشيدة بـ «القرارات الأخيرة التي اعتمدتها المملكة المغربية في هذا الشأن»، مضيفة أنها «قدمت المغرب كنموذج يحتدى في التعامل الإنساني مع المهاجرين الأفارقة أثناء زيارتها إلى العديد من الدول الأوربية». كما أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في إطار زيارتها الرسمية للمغرب التي تستغرق أربعة أيام بدعوة من الحكومة، في وقت أجرت أمس الأربعاء مباحثات مع المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. والتقت رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني. وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

تأكيد الشراكة الوثيقة والدائمة التي تربط المغرب بكافة أجهزة منظمة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان

رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب والمستشارين يتباحثون بالرباط مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

استقبل رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، أول أمس الثلاثاء بالرباط، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، التي (La Meuseذكر الموقع الإخباري البلجيكي (تقوم بزيارة عمل للمغرب بدعوة من الحكومة.

(ماب)

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن الجانبين أكدا الشراكة الوثيقة والدائمة التي تربط المغرب بكافة أجهزة منظمة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الاختيارات الراسخة التي تنهجها المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، والمؤسسة على تكريس مبادئ حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية.

واستعرض بنكيران، في هذا الصدد، أهم الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان، والتي تسهر الحكومة على تفعيلها، وعلى رأسها المقتضيات الجديدة لدستور 2011.

كما تطرق رئيس الحكومة إلى المستجدات القانونية التي تعمل الحكومة على تنزيلها، والتي تكرس مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان وضمان شروط المحاكمة العادلة.

من جهتها، نوهت بيلاي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره وزير الدولة، عبد الله بها، بالإصلاحات التي يقوم بها المغرب، منذ إقرار دستور 2011، الذي أفرد مكانة خاصة لحقوق الإنسان والحريات العامة.

كما نوهت المسؤولة الأممية بالمبادرة الملكية الإنسانية لتسوية وضعية المهاجرين إلى المغرب، وبالسياسة التي اعتمدتها المملكة في هذا الشأن، حيث أصبحت نموذجا يحتذى في التعامل الإنساني مع المهاجرين الأفارقة.

من جهته، أجرى رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، في اليوم نفسه، بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، تمحورت حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وقال الطالبي العلمي في تصريح للصحافة، عقب هذا اللقاء، إن المباحثات تطرقت لعدد من القضايا، ومن ضمنها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، لاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الطالبي العلمي أنه تم التطرق، خلال هذا اللقاء، أيضا، لإشكالية توظيف قضية حقوق الإنسان من طرف بعض الجهات للمساس بمصالح المملكة، ودور المؤسسة التشريعية في النهوض بحقوق الإنسان.

وأشار في سياق متصل إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم يوم 23 يونيو المقبل أمام البرلمان، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان.

كما أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، أول أمس الثلاثاء، بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي.

وقال بيد الله في تصريح للصحافة، عقب هذا اللقاء، إنه تم خلال هذه المباحثات التطرق لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ودور البرلمان في هذا المجال، لاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أنه تم التطرق، خلال هذا اللقاء، أيضا، للسياسة الجديدة للهجرة التي اعتمدها المغرب أخيرا.

وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان، منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

اليزمي: اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية «فاعل مهني مستقل وذو مصداقية»

الرباط (و م ع) – قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الاثنين المنصرم، بالرباط، إن اللجان الجهوية التي احدثها المجلس بالأقاليم الجنوبية تعد "فاعلا مهنيا مستقلا وذا مصداقية".

وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة نظمها "نادي قادة الدبلوماسية"، التابع لمدرسة الحكامة والاقتصاد حول "الآفاق الاستراتيجية للمغرب في تسوية قضية الصحراء"، أن هذه اللجان تتلقى، في إطار عملها اليومي، شكايات المواطنين دون أي تمييز، أيا كان الشخص الذي يتوجه إلى هذه المؤسسات وأيا كان موقفه السياسي.

وأشار خلال هذا اللقاء، الذي حضره، على الخصوص، اندري ازولاي، مستشار جلالة الملك، إلى أن هذه الهيئات تقوم بالتقصي بشكل مهني، مضيفا أن الجهود التي تبذلها هذه اللجان معترف بها من طرف الجميع، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والوفود الأجنبية التي يستقبلها مسؤولو هذه اللجان.

وذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام أيضا، وفي إطار النهوض بحقوق الإنسان، بإنجاز أول دراسة "أنطولوجيا" حول الموسيقى الحسانية بمشاركة خمس مجموعات حملت مشعل هذا اللون الغنائي، بشراكة مع كلية الآداب بالرباط – أكدال والمكتب الشريف للفوسفاط ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ومركز الدراسات الصحراوية، الذي تم تدشين مقره بالرباط في فبراير 2013، وأشار إلى أنه تم، أيضا، إحداث ماستر للدراسات الصحراوية.

من جانب آخر، دعا اليزمي مختلف الفاعلين المعنيين بالدفاع عن القضية الوطنية إلى بذل مزيد من الجهود على المستوى الدولي، مع التأكيد على ضرورة إرساء انسجام حقيقي بين مبادرات هؤلاء المتدخلين.

من جهته، ذكر مدير ديوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، لطفي بوشعرة، بأصل النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمغرب، ورهاناته الجيو استراتيجية وأبعاده الإقليمية والدولية، مشددا على ضرورة تعزيز عمل الدبلوماسية الرسمية والانفتاح بشكل أكبر على الدبلوماسية الموازية، خاصة ما يتعلق بالبرلمان والمجتمع المدني. وأوضح أن الهدف يتمثل في الدفاع عن الحقوق المشروعة لـ المغرب وتثمين دولي للتقدم الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، التي يتم تسخيرها من قبل أعداء الوحدة الترابية للمغرب.

وقال إن قضية الصحراء تعد قضية وجودية بالنسبة لمستقبل الأمة المغربية. إذ لا يتعلق الأمر فقط بقضية تقنية أو آلية"، مبرزا أن الأمم المتحدة يجب أن تأخذ على محمل الجد جهود المغرب، خاصة في ضوء مقترح الحكم الذاتي وتوضيح دور الجزائر في هذا النزاع.

من جانبها، ركزت زينب حجبوها، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مداخلتها على النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أعده المجلس، وأشارت إلى أن إحداث هذا الورش تم على أساس مقاربة تشاركية وشفافة عرفت انخراط السكان المحليين. وأضافت أن هذا المخطط يهدف أساسا إلى بلورة دينامية جديدة للنمو التنافسي، والنهوض بتنمية بشرية مدمجة، والتهيئة المجالية المستدامة، وكذا إرساء حكامة محلية.

ويطمح نادي "قادة الدبلوماسية" إلى بعث دينامية وهيكلة انخراط طلبة مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط في إطار الدبلوماسية الدولية. كما يهدف إلى دعم وتأطير الطلبة، وتنظيم المشاركة في مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتأطير الوفود لإتقان البروتوكول والإجراءات الأممية، وكذا إعطاء فرصة لأكبر عدد من الطلبة المؤهلين من أجل أداء دور الدبلوماسي.

إدريس اليزمي: تفعيل مقتضيات الدستور يتطلب انخراط كل مكونات المجتمع المغربي

الزميل إدريس الوالي يقدم هدية تذكارية لإدريس اليزمي

أوضح ادريس اليزمي «رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان» في لقاء تواصلي نظم مؤخرا بتاونات حول «وضعية حقوق الإنسان بالمغرب» بمناسبة احتفال جريدة «صدى تاونات» بذكراها العشرين من الصدور، «أن التجارب التي راكمها المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مختلف مراحل تثبيت ودعم مجال حقوق الإنسان، التي انطلقت مع إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وخلق آليات لتحقيق العدالة الانتقالية ووضع قطيعة مع ماضي الانتهاكات عبر إنشاء المؤسسات الدستورية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الديمقراطية التشاركية»، كما أبرز أن هذه «التراكمات الإيجابية التي توجت بإصدار دستور 2011 الذي يضمن جيلا جديدا من حقوق الإنسان، تروم التدبير السلمي للاختلاف وتوسيع مجال الحريات وضبط الآليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية وإشراك المجتمع في تدبير الشأن العام عبر مؤسسات دستورية قائمة الذات، التي تحتاج إلى تكثيف الجهود من طرف الجميع من أجل تفعيلها على أرض الواقع.

كما أعقب هذا اللقاء حفلا تكريميا لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ألقيت شهادات حية في حقه ومنح جوائز وهدايا رمزية من طرف جريدة "صدى تاونات" وبعض الجمعيات والفعاليات المحلية نظرا لما قدمه من منجزات وأعمال في مجال حقوق الإنسان.

42274

EL ASSIMA Post
العاصمة

نافي بيلاي تحذر من «فشل مجتمعي» جراء استغلال الخطاب الديني والسياسي

الفئات الفقيرة المتضرر الأكبر من سياسات التقشف ■ التقت نشطاء حقوقيون وصحراويون وأمازيغ والصحافي علي أنوزلا

صورة من اللقاء الذي احتضنه مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان (تصوير أحمد الدكالي)

30/13

الرباط: إسلام بداد

حذرت "نافي بيلاي"، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، من استغلال الخطاب الديني أو السياسي كذريعة للنيل من مجموعات معينة، مشددة على ضرورة الحسم في هذا النوع من الخطابات للوقاية من أي فشل مجتمعي.

وقالت "بيلاي"، في لقاء مفتوح أمام أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم أمس (الأربعاء) في الرباط، "إن سياسات بعض الدول التقشفية، تنعكس سلبا على الفئات الفقيرة"، الأمر الذي اعتبرته "اغتصابا حقيقيا لحقوق الإنسان"، واصفة كل أشكال الإقصاء والتهميش والمعاملة السيئة على أي أساس عرقي أو إثني أو ديني أو إعاقة أو توجه جنسي"، بـ "الأمراض التي تحتاج إلى استئصال".

وفي هذا السياق، أوضحت "بيلاي"، أن المفوضية قد بذلت مجهودات تمثلت في "مخطط عمل الرباط"، الذي يحارب كل أشكال العنف والميز العنصري، ضد كل الفئات خاصة المهاجرين، بعد أن ارتبط مفهوم المهاجر لمدة طويلة بمواطن من الدرجة الثانية دون الأخذ بعين الاعتبار لمجهوداته ومساهماته".

وعن الجانب الأمني، فقد أشارت المفوضة السامية إلى التهديدات التي يشكلها خطر الإرهاب و"التكتيك" المستعمل في هذا الباب، حيث يتوجب على الدول حماية حقوق الإنسان وليس انتهاكها من خلال "تبرير استعمال العنف لمحاربة الإرهاب أو الحصول على اعترافات"، معتبرة أن هذا الأمر من شأنه أن يرفع من اللاعدالة ويدفع بتلك الفئات إلى تبني الإرهاب". في المقابل، فإن خطة الأمين العام للأمم المتحدة تركز على مسألتي السلم والتنمية المستدامة "بشكل واقعي وتشاركي"، الذي تعمل الهيأة على مراقبتها و"الإنذار في حال ملامسة أي خلل".

ووصفت "بيلاي" عملية تطبيق الإعدام بـ"المناسبة" الذي يستهدف ويعاني منه الفراء بدرجة أولى، أمر يتطلب وقفة تأني لتتبع مسار صحيح لوقف عقوبة الإعدام، كونها "معاملة دموية وعنيفة لا تنتبي على أي معطيات عقلانية".

في سياق آخر، أشادت المفوضة السامية بالمجتمع المدني المغربي الرباط، "إن سياسات بعض الدول التقشفية، تنعكس سلبا على الفئات الفقيرة"، الأمر الذي اعتبرته "اغتصابا حقيقيا لحقوق الإنسان"، واصفة كل أشكال الإقصاء والتهميش والمعاملة السيئة على أي أساس عرقي أو إثني أو ديني أو إعاقة أو توجه جنسي"، بـ "الأمراض التي تحتاج إلى استئصال".

وفي هذا السياق، أوضحت "بيلاي"، أن المفوضية قد بذلت مجهودات تمثلت في "مخطط عمل الرباط"، الذي يحارب كل أشكال العنف والميز العنصري، ضد كل الفئات خاصة المهاجرين، بعد أن ارتبط مفهوم المهاجر لمدة طويلة بمواطن من الدرجة الثانية دون الأخذ بعين الاعتبار لمجهوداته ومساهماته".

وعن الجانب الأمني، فقد أشارت المفوضة السامية إلى التهديدات التي يشكلها خطر الإرهاب و"التكتيك" المستعمل في هذا الباب، حيث يتوجب على الدول حماية حقوق الإنسان وليس انتهاكها من خلال "تبرير استعمال العنف لمحاربة الإرهاب أو الحصول على اعترافات"، معتبرة أن هذا الأمر من شأنه أن يرفع من اللاعدالة ويدفع بتلك الفئات إلى تبني الإرهاب". في المقابل، فإن خطة الأمين العام للأمم المتحدة تركز على مسألتي السلم والتنمية المستدامة "بشكل واقعي وتشاركي"، الذي تعمل الهيأة على مراقبتها و"الإنذار في حال ملامسة أي خلل".

ووصفت "بيلاي" عملية تطبيق الإعدام بـ"المناسبة" الذي يستهدف ويعاني منه الفراء بدرجة أولى، أمر يتطلب وقفة تأني لتتبع مسار صحيح لوقف عقوبة الإعدام، كونها "معاملة دموية وعنيفة لا تنتبي على أي معطيات عقلانية".

في سياق آخر، أشادت المفوضة السامية بالمجتمع المدني المغربي الرباط، "إن سياسات بعض الدول التقشفية، تنعكس سلبا على الفئات الفقيرة"، الأمر الذي اعتبرته "اغتصابا حقيقيا لحقوق الإنسان"، واصفة كل أشكال الإقصاء والتهميش والمعاملة السيئة على أي أساس عرقي أو إثني أو ديني أو إعاقة أو توجه جنسي"، بـ "الأمراض التي تحتاج إلى استئصال".

وفي هذا السياق، أوضحت "بيلاي"، أن المفوضية قد بذلت مجهودات تمثلت في "مخطط عمل الرباط"، الذي يحارب كل أشكال العنف والميز العنصري، ضد كل الفئات خاصة المهاجرين، بعد أن ارتبط مفهوم المهاجر لمدة طويلة بمواطن من الدرجة الثانية دون الأخذ بعين الاعتبار لمجهوداته ومساهماته".

وعن الجانب الأمني، فقد أشارت المفوضة السامية إلى التهديدات التي يشكلها خطر الإرهاب و"التكتيك" المستعمل في هذا الباب، حيث يتوجب على الدول حماية حقوق الإنسان وليس انتهاكها من خلال "تبرير استعمال العنف لمحاربة الإرهاب أو الحصول على اعترافات"، معتبرة أن هذا الأمر من شأنه أن يرفع من اللاعدالة ويدفع بتلك الفئات إلى تبني الإرهاب". في المقابل، فإن خطة الأمين العام للأمم المتحدة تركز على

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن خلاصات الجلسة التي جمعت أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمفوضة السامية، قبيل اللقاء المفتوح، إنها شددت على ضرورة متابعة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، خصوصا مسألة المساواة بين النساء والرجال، وحرية الصحافة ودور المجتمع المدني في ترسيخ هذه الحقوق عبر سياسات عمومية فعالة. "فليست هناك ديمقراطية قوية من دون مجتمع مدني قوي وصحافة حرة وحق في الاحتجاج السلمي"، كون هذه النقاط تشكل جوهر عمل المفوضية.

وأضاف اليزمي، أن المغرب يسعى إلى اعتماد قانون يحمي النساء المعنفات، داعيا الأحزاب إلى المساهمة في هذا الصدد، إلى جانب دعوة المجلس هيات المجتمع المدني والنقابات لضمان حقوق المهاجرين، بالإضافة إلى أن المغرب ينوفر على جالية كبيرة في الخارج، مما يجعله واعيا بحقوق هذه الفئة.

ووصفت "نافي بيلاي" المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ"المشرف"، كنتيجة لدوره الفعال كآلية حقوقية تمثل "نقطة مضيئة" مع الدول العربية والإفريقية، "فقد قطع المغرب أشواطا طويلة للقطع مع ماضيه، ونهج مسارا تصحيحيا لجبر الضرر والتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان، كان الأول من نوعه في هذه المنطقة".

وفي سياق آخر، قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في مباحثاتها مع نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تقرير المجلس حول فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الأقاليم الجنوبية "يؤسس لانفتاح حقيقي"، وأضافت أنها "في انتظار الإطلاع على التقرير النهائي الذي يؤسس لمقطعة مع سياسات الماضي"، مضيفة أن هذه المبادرة "تؤسس لانفتاح حقيقي وتدرج السكان المحليين في عملية التنمية".

من جهته، قال نزار بركة، إنه تم التركيز أساسا على الإمكانية التي يوفرها هذا النموذج للولوج إلى الجيل الجديد من حقوق الإنسان التي جاء بها الدستور الجديد والتي مكنت وستمكن السكان من الولوج إلى هذه الحقوق بطريقة منصفة تجعل من الشباب والنساء السباقين إلى الاستفادة من هذا التطور.

وعن لقائها بمصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، اعتبرت نافي "بيلاي" المغرب جاء متقدما خاصة فيما يتعلق بإقراره مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، وإقراره مكانة خاصة لحقوق الإنسان والحريات العامة.

من جانبه، قال الرميد، إن اللقاء كان مناسبة أيضا أبرز من خلالها الملامح الكبرى للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة والمقاربة التشاركية التي تم اعتمادها، حيث شاركت فيه فعاليات قضائية وسياسية وحقوقية ومحامون ومجتمع مدني وأساتذة جامعيون، أفرز ميثاقا وطنيا للإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة.

وأضاف الرميد، أن الحكومة شرعت في تنزيل بنود الميثاق من خلال ترسانة قانونية جديدة، على رأسها مسودة المسطرة الجنائية الجديدة، التي تضمنت مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان، كتفعيل مختلف أطوار الاستنطاق بالصوت والصورة، وتمكين الدفاع من الحضور إلى جانب الأحداث والأشخاص المصابين بأحد العاهات أثناء الاستماع إليهم من طرف الشرطة القضائية في أفق تعميم هذه الممارسة، وإقرار العقوبات البديلة، ووضع ضمانات لتكريس المحاكمة العادلة.

وفي ما يخص مكافحة التعذيب، إن الدولة المغربية جادة في محاربة التعذيب، الذي قد ينتج عن تصرفات بعض القائمين على إنفاذ القانون أثناء مباشرة مهامهم الأمنية، من خلال آليات وضمانات من بينها قرار بإجراء خبرة ثلاثية تجريها لجنة طبية تتشكل من طبيبين تعينهما النيابة العامة وطبيب يتم اختياره من لائحة تقدمها جمعيات المجتمع المدني. وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية عام 2008، ستقتها زيارة لفريق عمل من المفوضية الشهر الماضي، جمعته بمختلف الأطياف السياسية والحقوقية.

وجدير بالذكر، أن "نافي بيلاي" التقت، صباح أمس (الأربعاء) بمجموعة من النهيئات والأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان، تناولت قضايا المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وعلى رأسها قضية علي أنوزلا الذي حضر اللقاء، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وجمعية الوسيط للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين مجموعة إكديم إزيك، وممثلين عن التجمع العالمي الأمازيغي.

La commissaire onusienne, Navi Pillay, s'entretient avec Yazami

Siège du Conseil national des droits de l'homme à Rabat.

© Copyright : DR

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme.

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), à Rabat, pour y rencontrer son président, Driss Yazami. Le menu des entretiens portera sur les progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme. La situation des réfugiés sahraouis retenus contre leur gré à Tindouf et les mauvais traitements qu'ils subissent, ainsi que les protestations des familles des victimes du camp Gdim Izik de Laâyoune seront au coeur des discussions entre les deux parties. A rappeler que onze policiers avaient été assassinés par les séparatistes au cours du démantèlement de ce camp établi par les éléments agissant à la solde de l'Algérie pour déstabiliser le Maroc. "Ces familles de victimes jugent inappropriés le traitement par des ONG internationales de leur cas par rapport au discours propagandiste des séparatistes. Ces éléments des forces de l'ordre ont été égorgés comme des bêtes", a déclaré un membre de ces familles à Le360 depuis Laâyoune.

Le président du CNDH fera un point à ce propos avec Navi Pillay qui s'est félicitée, mardi, à l'issue de l'audience que lui a accordée le roi Mohammed VI, des progrès réalisés par le royaume en matière de promotion des droits de l'Homme. Le souverain a offert un dîner en l'honneur de Navi Pillay, présidé par le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane. En visite de travail, depuis lundi, à l'invitation du Maroc, la commissaire onusienne aux droits de l'homme a rencontré plusieurs officiels, notamment le ministre des Affaires étrangères, Salaheddine Mezouar.

http://www.le360.ma/fr/politique/la-commissaire-onusienne-navi-pillay-sentretient-avec-yazami-15731

La protection de l'enfance, une priorité nationale

Khadija El Yemlahi Le gouvernement doit adopter une politique familiale intégrée

Un sit-in pour protester et sensibiliser à la gravité de la situation des enfants. C'est ce qu'a initié l'Association «Forum de la famille marocaine» en rassemblant ses membres face au Parlement. «Devant la recrudescence de la violence faite aux enfants à travers les viols, les séquestrations ou même les abandons dont ils sont victimes, nous avons décidé d'organiser cette manifestation sous le thème «La protection de l'enfance, une priorité nationale», a indiqué Khadija El Yemlahi, présidente de ladite association dans une déclaration à Libé. Une situation déplorable que traduisent les slogans, les pancartes et les banderoles portés par les manifestants : «Non, non et non au travail des enfants et au mariage des mineures !», «la justice sociale, une garantie pour les droits de l'enfant», «Stop child labour now».

Une façon de responsabiliser le gouvernement, à l'occasion de la Journée nationale de l'enfance. «Certes, il existe bel et bien une stratégie nationale relative à l'enfance 2006-2015, mais qu'en est-il en fait ?», s'interroge Mme El Yemlahi. Avant d'ajouter :«Cette stratégie s'achève bientôt et on est en droit de demander des comptes». Quel en est le bilan? «Dérisoire», déplore-t-elle. «Pas si pressé que cela, le gouvernement et depuis quelques mois déjà, s'apprête à adopter une politique publique intégrée pour la protection des enfants, et on attend toujours». Selon elle, l'Exécutif est appelé à adopter une politique familiale intégrée qui traduirait l'esprit de la Constitution à travers les droits économiques, sociaux et culturels.

Tout en respectant les différentes conventions internationales adoptées par le Maroc. Mme El Yemlahi n'a pas manqué de faire allusion également à une problématique intimement liée à celle de la situation des enfants, à savoir le Code la famille. «Perçue comme une véritable révolution lors de son adoption, la Moudawana n'a pas tardé à montrer ses faiblesses. Cela se vérifie notamment à travers l'absence de mécanismes performants d'application comme c'est le cas pour les assistantes sociales ou encore de la médiation. Ce qui explique la recrudescence des cas de divorce dont les impacts négatifs touchent en premier lieu les enfants», précise-t-elle. Et d'expliquer que «faute de foyer familial sécurisé, ils sont livrés à eux-mêmes et sont enclins à toutes sortes de dérives (drogue, violence, criminalité...). Ainsi, ils finissent par se retrouver dans les centres de protection de l'enfance où ils ne sont pas mieux lotis». **Elle en veut pour preuve, le rapport accablant établi par le CNDH qui épingle vigoureusement les innombrables dysfonctionnements touchant ces établissements.** En effet, il y a été indiqué, entre autres, que ces centres souffrent d'un sous-effectif et qu'un grand nombre d'enfants placés sont victimes de châtiments corporels, de brimades et d'insultes. Pire encore, leur droit d'accès à des mécanismes de recours garantissant leur protection, n'est pas respecté. Selon le rapport, les fugues et les tentatives de fugue reflètent le mal-être des enfants et l'inadéquation de la prise en charge de certains enfants, notamment ceux présentant des troubles comportementaux et des addictions, qui devraient bénéficier d'une prise en charge spécifique.

LE MATiN.ma
Dernière mise à jour : aujourd'hui à 11:14

Sensibilisation à l'autisme

«Lutter contre les discriminations à leur égard»

La caravane de sensibilisation à l'autisme, un moyen de renforcer les synergies. Cette caravane est à même de susciter des solidarités et définir le programme d'action contre la maladie.

La présidente de **la commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat**, Soumicha Riyaha, a souligné mercredi à Casablanca l'importance de la caravane régionale de sensibilisation à l'autisme pour susciter des solidarités et définir le programme d'action contre la maladie.

Intervenant lors de la cérémonie de lancement de cette caravane placée sous le signe «Je suis différent comme toi», à l'initiative d'un réseau d'associations et des familles d'enfants atteints de troubles autistiques, elle a indiqué que cette manifestation s'inscrit dans le cadre de la première campagne nationale sur l'autisme et vise à mettre le doigt sur les problématiques liées à la maladie et à aider les familles dans sa prise en charge tout en tentant de mobiliser les décideurs et l'opinion publique.

Cette caravane cherche aussi à consolider les droits des autistes et à lutter contre les discriminations à leur égard, a-t-elle ajouté, plaidant pour une prise en charge qui garantit pleinement la dignité et la participation à la vie publique des personnes souffrant d'handicap.

De même, Soumia Lamrani, membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a souligné, citant certaines clauses de la convention internationale relative aux droits des personnes handicapées, que le handicap est un état de fait évolutif qui illustre la diversité de l'espèce humaine, estimant que l'autisme représente l'une des questions fondamentales dans le domaine des droits de l'Homme.

Et de relever que le CNDH s'attache, dans ses diverses missions, à protéger et promouvoir les droits des personnes handicapées et mène des enquêtes à chaque fois qu'il est sollicité en cas de violations.

Pour sa part, Amina Maad, présidente du collectif Autisme Maroc qui regroupe 24 associations, a affirmé que cette caravane couronne les efforts déployés par les acteurs associatifs en vue de lutter contre toutes les formes de discrimination touchant les personnes autistes, soulignant son importance dans le renforcement des synergies pour une meilleure prise en charge de la maladie.

Cette caravane régionale de sensibilisation s'inscrit dans le cadre de la campagne nationale sur l'autisme, lancée le 1er avril dernier par le collectif Autisme Maroc, en partenariat avec plusieurs institutions et organismes nationaux et internationaux, notamment le CNDH, l'Unicef et le ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social.

http://www.lematin.ma/express/2014/sensibilisation-a-l-autisme-_-lutter-contre-les-discriminations-a-leur-egard-/203149.html

Visite de Navi Pillay au Maroc

L'ONU salue "les progrès considérables" du Maroc en matière des droits de l'Homme

Mme Navi Pillay, Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme (HCDH), a salué, mercredi à Rabat, "les progrès considérables" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme.

"Le Maroc a réalisé des progrès considérables en matière des droits de l'Homme", a affirmé la responsable onusienne dans une allocution prononcée lors d'une rencontre, organisée au siège du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** avec des représentants de la société civile, des syndicalistes, des parlementaires, des responsables politiques et des ambassadeurs accrédités au Royaume.

Le Royaume a mis en place un "fort" dispositif institutionnel en matière de droits de l'Homme, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), et affiche un "bon" bilan de coopération avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, a souligné Mme Pillay, ajoutant que Rabat est également un "partenaire traditionnel" du HCDH et un "important bâtisseur de ponts entre l'Occident, l'Afrique et les pays arabes".

"Le Maroc a parcouru un long chemin pour se débarrasser de son héritage du passé", a indiqué la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, faisant savoir que l'Instance Equité et Réconciliation (IER), mise en place pour établir la vérité sur les violations passées, établir des réparations pour les victimes et leurs familles et proposer des recommandations pour éviter la reproduction de ces violations, a constitué une première dans cette région.

Dans ce sens, elle a rendu un hommage posthume à feu Driss Benzekri, dont la présence "nous manque tous aujourd'hui".

La responsable onusienne s'est également félicitée du dynamisme et de l'indépendance de la société civile marocaine, se disant impressionnée par le professionnalisme, l'engagement et la diversité de ses représentants.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami, a indiqué que la visite de Mme Pillay au Maroc constitue "un message d'encouragement et d'espoir".

"D'encouragement à un processus de réformes entamé depuis des années par notre pays, fait de reconnaissance des violations commises, de réparation individuelle et communautaire, de débat public, pacifique et pluraliste pour garantir la non répétition des violations graves des droits de l'Homme, garantir la parité, l'égalité, la non-discrimination, un accueil digne des étrangers, nos frères humains, les droits des groupes vulnérables dont notamment les personnes en situation de handicap, les enfants... et d'espoir car votre visite et vos recommandations vont nous aider à accélérer ce processus de réformes", a affirmé M. El Yazami.

"Nous savons que nous avons encore beaucoup à réaliser en matière de réforme de la justice, de garantie définitive de la liberté de la presse, d'égalité en vue d'avancer vers la parité, une lutte sans concessions contre la violence contre les femmes, l'abolition définitive de tout mauvais traitement contre un de nos compatriotes", a indiqué le président du CNDH, se disant confiant quant à la disposition du HCDH d'accompagner ce processus initié au Maroc.

La visite de Mme Pillay au Maroc est la première du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en septembre 2008.

http://www.lematin.ma/express/2014/visite-de-navi-pillay-au-maroc_l-onu-salue--les-progres-considerables--du-maroc-en-matiere-des-droits-de-l-homme/203145.html

"Le Maroc connaît une transition importante et établit des normes élevées grâce à ses lois et sa Constitution" (Mme Navi Pillay)

Rabat, 29 mai 2014 (MAP) - "Le Maroc connaît une transition importante et établit des normes élevées grâce à ses lois et sa Constitution" qui donne la primauté aux conventions internationales, a affirmé, jeudi à Rabat, la Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme, Mme Navi Pillay.

Depuis la dernière visite effectuée au Maroc par un Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme, il y a 13 ans, le Royaume "a fait de grands progrès évidents vers une meilleure promotion et protection des droits de l'Homme", dont le catalyseur a été l'Instance Equité et Réconciliation (IER), créée en 2004 pour enquêter sur les violations passées des droits humains, a relevé Mme Pillay lors d'une conférence de presse organisée au terme de sa visite officielle au Maroc (26-29 mai).

La responsable onusienne a aussi noté avec satisfaction le renforcement de plusieurs institutions nationales indépendantes, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'institution du Médiateur, la création de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme qu'elle a qualifiée d'"évolution appréciable" et l'existence d'une société civile "dynamique".

Mme Pillay a, toutefois, noté que plusieurs autres réformes clés, y compris la législation qui permettra la mise en oeuvre des droits énoncés dans la constitution, "restent en suspens, tant au sein de l'executif que du législatif". Ainsi, de "nombreuses protections promises en vertu de la Constitution doivent encore se concrétiser dans la réalité", a-t-elle dit.

En relation avec l'adoption par le Royaume d'une nouvelle politique migratoire et le lancement d'une vaste opération de régularisation des immigrés en séjour illégal au Maroc, Mme Pillay a tenu à saluer les "réformes initiées dans le domaine de l'accueil des immigrés", affirmant qu'elle a rendu hommage publiquement à cette initiative royale lors de ses déplacements dans plusieurs capitales européennes.

Elle a également salué l'interaction positive du Maroc avec les recommandations de l'Examen périodique universel (EPU) du Conseil des droits de l'Homme des Nations-Unies, dont 140 recommandations sur 148 ont été acceptées par le Royaume, ce qui en fait un "bon exemple" pour les pays de la région.

En ce qui concerne le droit de manifester, Mme Pillay s'est dite "contente d'apprendre qu'au Maroc, des manifestations pacifiques peuvent avoir lieu", ajoutant avoir proposé, lors de ses discussions avec les autorités marocaines, l'organisation de sessions de formation aux agents de l'ordre pour "mieux les sensibiliser à leur première responsabilité qui consiste en la protection des citoyens".

Evoquant la question de la torture, la Haut-Commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme a souligné que les responsables marocains qu'elle a rencontrés l'ont assuré que "la torture n'était pas une politique de l'Etat et qu'il faudra du temps pour éradiquer les mauvaises habitudes. Des mesures, comme l'installation de la vidéosurveillance dans les commissariats de police et la formation des agents, ont été proposées", a-t-elle indiqué.

Mme Pillay a, d'autre part, fait état d'"une volonté politique au plus haut niveau pour poursuivre les efforts afin de fixer les bases fermes et solides des droits de l'Homme pour la société marocaine", laquelle volonté s'est clairement affichée, a-t-elle dit, au cours de l'audience que lui a accordée SM le Roi Mohammed VI et lors des discussions qu'elle a eues avec plusieurs responsables durant sa visite de travail au Maroc.

Au cours de l'audience royale, a-t-elle dit "j'ai eu la ferme impression que le Souverain est tout à fait déterminé à mener à bien les réformes qui ont été lancées".

La responsable onusienne a mis l'accent, dans ce sens, sur la nécessité d'"engendrer la culture du respect des droits de l'Homme dans toutes les institutions de l'Etat (...), notamment parmi les officiers de justice, les agents d'application de la loi, le personnel pénitentiaire et les fonctionnaires de l'administration aux niveaux national, régional et local".

La commissaire onusienne, Navi Pillay, s'entretient avec Yazami

Siège du Conseil national des droits de l'homme à Rabat.

© Copyright : DR

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme.

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), à Rabat, pour y rencontrer son président, Driss Yazami. Le menu des entretiens portera sur les progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme. La situation des réfugiés sahraouis retenus contre leur gré à Tindouf et les mauvais traitements qu'ils subissent, ainsi que les protestations des familles des victimes du camp Gdim Izik de Laâyoune seront au coeur des discussions entre les deux parties. A rappeler que onze policiers avaient été assassinés par les séparatistes au cours du démantèlement de ce camp établi par les éléments agissant à la solde de l'Algérie pour déstabiliser le Maroc. "Ces familles de victimes jugent inappropriés le traitement par des ONG internationales de leur cas par rapport au discours propagandiste des séparatistes. Ces éléments des forces de l'ordre ont été égorgés comme des bêtes", a déclaré un membre de ces familles à Le360 depuis Laâyoune.

Le président du CNDH fera un point à ce propos avec Navi Pillay qui s'est félicitée, mardi, à l'issue de l'audience que lui a accordée le roi Mohammed VI, des progrès réalisés par le royaume en matière de promotion des droits de l'Homme. Le souverain a offert un dîner en l'honneur de Navi Pillay, présidé par le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane. En visite de travail, depuis lundi, à l'invitation du Maroc, la commissaire onusienne aux droits de l'homme a rencontré plusieurs officiels, notamment le ministre des Affaires étrangères, Salaheddine Mezouar.

http://www.le360.ma/fr/politique/la-commissaire-onusienne-navi-pillay-sentretient-avec-yazami-15731

تأكيد الشراكة الوثيقة والدائمة التي تربط المغرب بكافة أجهزة منظمة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان

رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب والمستشارين يتباحثون بالرباط مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

استقبل رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، أول أمس الثلاثاء بالرباط، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، التي (La Meuseذكر الموقع الإخباري البلجيكي (تقوم بزيارة عمل للمغرب بدعوة من الحكومة.

(ماب)

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن الجانبين أكدا الشراكة الوثيقة والدائمة التي تربط المغرب بكافة أجهزة منظمة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الاختيارات الراسخة التي تنهجها المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، والمؤسسة على تكريس مبادئ حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية.

واستعرض بنكيران، في هذا الصدد، أهم الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان، والتي تسهر الحكومة على تفعيلها، وعلى رأسها المقتضيات الجديدة لدستور 2011.

كما تطرق رئيس الحكومة إلى المستجدات القانونية التي تعمل الحكومة على تنزيلها، والتي تكرس مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان وضمان شروط المحاكمة العادلة.

من جهتها، نوهت بيلاي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره وزير الدولة، عبد الله بها، بالإصلاحات التي يقوم بها المغرب، منذ إقرار دستور 2011، الذي أفرد مكانة خاصة لحقوق الإنسان والحريات العامة.

كما نوهت المسؤولة الأممية بالمبادرة الملكية الإنسانية لتسوية وضعية المهاجرين إلى المغرب، وبالسياسة التي اعتمدتها المملكة في هذا الشأن، حيث أصبحت نموذجا يحتذى في التعامل الإنساني مع المهاجرين الأفارقة.

من جهته، أجرى رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، في اليوم نفسه، بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، تمحورت حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وقال الطالبي العلمي في تصريح للصحافة، عقب هذا اللقاء، إن المباحثات تطرقت لعدد من القضايا، ومن ضمنها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، لاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الطالبي العلمي أنه تم التطرق، خلال هذا اللقاء، أيضا، لإشكالية توظيف قضية حقوق الإنسان من طرف بعض الجهات للمساس بمصالح المملكة، ودور المؤسسة التشريعية في النهوض بحقوق الإنسان.

وأشار في سياق متصل إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم يوم 23 يونيو المقبل أمام البرلمان، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان.

كما أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، أول أمس الثلاثاء، بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي.

وقال بيد الله في تصريح للصحافة، عقب هذا اللقاء، إنه تم خلال هذه المباحثات التطرق لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ودور البرلمان في هذا المجال، لاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أنه تم التطرق، خلال هذا اللقاء، أيضا، للسياسة الجديدة للهجرة التي اعتمدها المغرب أخيرا.

وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان، منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

La commissaire onusienne, Navi Pillay, s'entretient avec Yazami

Siège du Conseil national des droits de l'homme à Rabat.

© Copyright : DR

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme.

La Haut commissaire onusienne aux droits de l'homme, Navi Pillay, se rendra, ce mercredi matin, au siège du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), à Rabat, pour y rencontrer son président, Driss Yazami. Le menu des entretiens portera sur les progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme. La situation des réfugiés sahraouis retenus contre leur gré à Tindouf et les mauvais traitements qu'ils subissent, ainsi que les protestations des familles des victimes du camp Gdim Izik de Laâyoune seront au coeur des discussions entre les deux parties. A rappeler que onze policiers avaient été assassinés par les séparatistes au cours du démantèlement de ce camp établi par les éléments agissant à la solde de l'Algérie pour déstabiliser le Maroc. "Ces familles de victimes jugent inappropriés le traitement par des ONG internationales de leur cas par rapport au discours propagandiste des séparatistes. Ces éléments des forces de l'ordre ont été égorgés comme des bêtes", a déclaré un membre de ces familles à Le360 depuis Laâyoune.

Le président du CNDH fera un point à ce propos avec Navi Pillay qui s'est félicitée, mardi, à l'issue de l'audience que lui a accordée le roi Mohammed VI, des progrès réalisés par le royaume en matière de promotion des droits de l'Homme. Le souverain a offert un dîner en l'honneur de Navi Pillay, présidé par le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane. En visite de travail, depuis lundi, à l'invitation du Maroc, la commissaire onusienne aux droits de l'homme a rencontré plusieurs officiels, notamment le ministre des Affaires étrangères, Salaheddine Mezouar.

http://www.le360.ma/fr/politique/la-commissaire-onusienne-navi-pillay-sentretient-avec-yazami-15731

Droits de l'Homme

L'ONU salue "les progrès considérables" du Maroc en matière des droits de l'Homme

Mercredi, 28 mai, 2014

Rabat – Mme Navi Pillay, Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme (HCDH), a salué, mercredi à Rabat, "les progrès considérables" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme, relevant que le Royaume a mis en place un "fort" dispositif institutionnel en matière de droits de l'Homme, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), et affiche un "bon" bilan de coopération avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

http://www.mapexpress.ma/actualite/lonu-salue-les-progres-considerables-du-maroc-en-matiere-des-droits-de-lhomme/?skin=skin11

Opening remarks by UN High Commissioner for Human Rights Navi Pillay at a press conference in Rabat, Morocco, 29 May 2014

Good morning and thank you for joining us here today.

As you know, this is my first official visit to Morocco as the UN High Commissioner for Human Rights. I would like to thank His Majesty King Mohamed VI for his invitation and for all the courtesies and hospitality that I have enjoyed over the past three days. I have had an audience with His Majesty the King and met with the Prime Minister, the Ministers of Foreign Affairs and Cooperation, Justice and Freedoms, Interior, and the Inter-Ministerial Delegatation for Human Rights. I also met with the Speakers of both Houses of Parliament, a number of women judges, members of the National Council for Human Rights (CNDH), the Economic, Social and Environmental Council, as well as civil society representatives.

The purpose of my visit was to deepen the cooperation between my Office and the Government of Morocco and to gain a better understanding of the current human rights situation in the country.

In the 13 years since the last visit to this country by a UN High Commissioner for Human Rights, Morocco has clearly made great strides towards the better promotion and protection of human rights. The Equity and Reconciliation Commission, established in 2004 to investigate past human rights violations, served as a catalyst for many of the wide-ranging human rights reforms that have taken place since.

Among these reforms is the 2011 Constitution of Morocco, a progressive constitution which gives primacy to international conventions. A number of key independent national institutions have also been strengthened, including the National Council for Human Rights (CNDH) and the Ombudsman. Several members of the opposition, previously political detainees, are now a part of the Government, and the creation of the Inter-Ministerial Delegation on Human Rights is also a welcome development. All of these positive changes, coupled with Morocco's vibrant civil society, have resulted in a broad range of human rights issues being aired and addressed.

Several other key reforms, including legislation that will enable the enforcement of the rights set out in the Constitution, remain pending either in the executive or legislative arenas. As such, many of the promising protections under the Constitution have yet to be translated into reality for the people of Morocco.

The package of draft laws on gender equality and gender-based violence, on military justice and on judicial reform should all be swiftly presented in parliament. I understand that the military justice reform package is due to be considered by the parliamentary Chamber of Representatives shortly. I also urge the authorities to promptly adopt the national plan for democracy and human rights, formulated by the CNDH more than two years ago. The promised draft law on the press should also be expedited. In all of these areas there are high expectations about the positive impact of reforms, but these cannot be met until the laws are promulgated.

http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14652&LangID=E

In other cases, where new laws to protect human rights have been enacted, implementation and enforcement need to be more robust.

For example, we have received reports that exceptions are often granted by judges to the age limit of 18 years in the law on early marriages in contravention of the UN Convention on the Rights of the Child. Civil society organisations have also complained that the law on registration is not consistently applied – and this is particularly the case in Western Sahara, where administrative delays and other tactics are reportedly used to obstruct registration for some organisations.

Much work also remains to be done to engender the culture of respect for human rights among all institutions of the State, in Morocco and Western Sahara, including among judicial officers, law enforcement and corrections officers and administrative officials at the national, regional and local levels.

Old habits and harmful traditional practices can never justify violations of human rights and should not trump international law and Morocco's own Constitution and laws.

In this context, both the Special Rapporteur on Torture, who visited Morocco and Western Sahara in 2012, and the Working Group on Arbitrary Detention, which visited in December 2013, expressed concern over the use of torture and ill-treatment as well as the admissibility in court of confessions obtained under torture or other ill-treatment. The UN Committee Against Torture has also addressed similar, serious concerns to the Government of Morocco.

His Majesty King Mohamed VI informed me that he will not tolerate torture, although he could not rule out that there are isolated cases. Other officials acknowledged that torture was not State policy but that "bad habits" will take time to eradicate. Measures, including the installation of CCTV in police stations and training for officers, have been proposed.

The litmus test of such commitments is accountability. Impunity is the most powerful fuel for human rights violations. But a single high-level prosecution of perpetrators of torture or ill-treatment will send a big signal to State officials and the wider public that Morocco will, in deed, not tolerate the use of torture or other cruel, inhuman or degrading treatment. Allegations of torture must, without fail, be immediately investigated and evidence obtained under duress must be excluded, as clearly required by international and Moroccan law. The case of the 21 prisoners of Gdiem Izik is one such case, in need of thorough investigation.

I was pleased to hear that the Optional Protocol on the Convention Against Torture has been ratified by the Government and parliament and I look forward to Morocco's swift completion of the formalities and the establishment of the National Preventative Mechanism required by the Optional Protocol.

Reports of the excessive use of force by law enforcement officers are also of concern.

Demonstrations in Morocco take place regularly, without incident, including during my visit. However there are instances where law enforcement officials have allegedly used excessive force against peaceful protestors. In one such incident, on 2 August 2013 in Rabat, police beatings were reportedly caught on video. These must be investigated.

Grave allegations have also been made on violence against sub-Saharan migrants by Moroccan law enforcement officials. These allegations must also be thoroughly investigated and the authorities should ensure respect for the fundamental rights of sub-Saharan migrants, refugees and asylum seekers.

While freedom of expression is generally respected in Morocco, it is disturbing that journalists and bloggers are targeted and subject to fines, withdrawal of registration and even imprisonment on allegedly trumped up charges for airing sensitive issues. The case of Ali Anouzla is an example of the application of the overly broad anti-terrorism legislation to penalise free expression.

In preparation for my visit, a technical team from my office visited Western Sahara and briefed me on the human rights situation. I have raised both the progress that has been made and human rights concerns in the region during my meetings here in Rabat.

My team witnessed first-hand the development projects and enormous investment made by the State in economic, social and cultural spheres. However, when it came to the exercise of freedoms of expression, association and peaceful assembly, they noted a heightened scrutiny by the State, which is hampering the full enjoyment of these rights. I strongly encourage the Government to ensure that human rights and fundamental freedoms are equally protected in Morocco and Western Sahara.

I welcome the invitations that have been extended to UN independent human rights experts to visit Western Sahara, to enable them to provide advice and technical expertise towards better human rights protection in the Territory.

The role played by the regional commissions of the CNDH in Western Sahara is encouraging. For the CNDH to be able to effectively promote and protect human rights in Western Sahara, it needs the full support of local and national authorities who must reply promptly to complaints. My office stands ready to provide assistance in these areas, through technical assistance and capacity building, for the regional commissions of the CNDH.

Morocco is undergoing an important transition and is setting high standards through its Constitution and laws. In my exchanges with the authorities, including His Majesty King Mohamed VI and various ministers, it was clear that there is the political will at the highest levels to continue efforts to set a firm human rights foundation for Moroccan society. My office looks forward to supporting Morocco in vigilantly ensuring that these high standards are realised through the protection of human rights for all, including in Western Sahara.

Afriquinfos
L´actualité africaine à la minute...

L'ONU salue les progrès considérables du Maroc en matière de droits de l'Homme

RABAT (Xinhua) - Mme Navi Pillay, Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH), a salué mercredi à Rabat "les progrès considérables" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme, selon l'agence MAP.

Jeudi 29 mai 2014 | 09:17 UTC

Domaine Public. Logo de l'ONU.

"Le Maroc a réalisé des progrès considérables en matière de droits de l'Homme", a affirmé la responsable onusienne dans une allocution prononcée lors d'une rencontre, organisée au siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) du Maroc, avec des représentants de la société civile, des syndicalistes, des parlementaires, des responsables politiques et des ambassadeurs accrédités dans le pays.

Le Maroc a mis en place un "fort" dispositif institutionnel en matière de droits de l'Homme, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), et affiche un "bon" bilan de coopération avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, a souligné Mme Pillay, ajoutant que Rabat est également un "partenaire traditionnel" du HCDH et un "important bâtisseur de ponts entre l'Occident, l'Afrique et les pays arabes".

"Le Maroc a parcouru un long chemin pour se débarrasser de son héritage du passé", a indiqué la Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, faisant savoir que l'Instance Equité et Réconciliation (IER), mise en place pour établir la vérité sur les violations passées, établir des réparations pour les victimes et leurs familles et proposer des recommandations pour éviter la reproduction de ces violations, a constitué une première dans cette région.

La responsable onusienne s'est également félicitée du dynamisme et de l'indépendance de la société civile marocaine, se disant impressionnée par le professionnalisme, l'engagement et la diversité de ses représentants.

Il s'agit de la première visite de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme au Maroc depuis sa prise de fonctions en tant que haut-commissaire en septembre 2008.

Sur le même sujet

- Soudan du Sud : Le Conseil de sécurité autorise la mission de l'ONU à "utiliser tous les moyens nécessaires" pour remplir sa mission (28/5/2014)
- L'ONU préoccupée face aux allégations de violations des droits humains envers les expulsés du Congo/Brazzaville (27/5/2014)

http://www.afriquinfos.com/articles/2014/5/29/lonu-salue-progres-considerables-maroc-matiere-droits-lhomme-254679.asp

L'ONU salue les progrès considérables du Maroc en matière de droits de l'Homme

Par : LIANG Chen | Mots clés : Maroc, ONU, droits de l'homme
French.china.org.cn | Mis à jour le 29-05-2014

[Favoris] [Imprimer] [Envoyer] [Commenter] [Corriger] [Caractère:A A A]

Mme Navi Pillay, Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH), a salué mercredi à Rabat "les progrès considérables" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme, selon l'agence MAP.

"Le Maroc a réalisé des progrès considérables en matière de droits de l'Homme", a affirmé la responsable onusienne dans une allocution prononcée lors d'une rencontre, organisée au siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) du Maroc, avec des représentants de la société civile, des syndicalistes, des parlementaires, des responsables politiques et des ambassadeurs accrédités dans le pays.

Le Maroc a mis en place un "fort" dispositif institutionnel en matière de droits de l'Homme, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), et affiche un "bon" bilan de coopération avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, a souligné Mme Pillay, ajoutant que Rabat est également un "partenaire traditionnel" du HCDH et un "important bâtisseur de ponts entre l'Occident, l'Afrique et les pays arabes".

"Le Maroc a parcouru un long chemin pour se débarrasser de son héritage du passé", a indiqué la Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, faisant savoir que l'Instance Equité et Réconciliation (IER), mise en place pour établir la vérité sur les violations passées, établir des réparations pour les victimes et leurs familles et proposer des recommandations pour éviter la reproduction de ces violations, a constitué une première dans cette région.

La responsable onusienne s'est également félicitée du dynamisme et de l'indépendance de la société civile marocaine, se disant impressionnée par le professionnalisme, l'engagement et la diversité de ses représentants.

Il s'agit de la première visite de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme au Maroc depuis sa prise de fonctions en tant que haut-commissaire en septembre 2008.

http://french.china.org.cn/foreign/txt/2014-05/29/content_32519840.htm

Pourquoi le Maroc refuse de ratifier le statut de la CPI

La signature par le Maroc du statut de la Cour pénale internationale (CPI) le 8 septembre 2000, est un acte de bonne foi de la part des autorités marocaines sur le chemin de la lutte contre l'impunité et le renforcement de l'Etat de droit. Toutefois cette signature n'est pas suivie d'une ratification du statut de la Cour. Un refus qui suscite plusieurs questions.

La ratification du statut de la Cour était l'une des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), l'instance qui est venue pour tourner la page des années de plomb au Maroc. Ses recommandations ont constitué une base politique pour soutenir la transition dans laquelle s'est engagé le pays.

Mais, les réfractaires à la ratification du Statut de Rome prétextent l'incompatibilité juridique entre le Statut de cette dernière et l'arsenal juridique marocain. Ils expliquent que l'article 27, relatif à l'immunité, constitue un droit d'ingérence et surtout une atteinte à la personne du Roi, pierre angulaire du système politique marocain, car même sa qualité de chef d'Etat ne l'exonère en aucun cas de la responsabilité pénale au regard du présent statut, pas plus qu'elle ne constitue en tant que telle un motif de réduction de la peine. Quant à l'article 29 qui stipule que «les crimes relevant de la compétence de la Cour ne se prescrivent pas» c'est-à-dire que même au cas où une personne bénéficie d'une grâce royale, elle ne peut se voir soustraite à une poursuite et au jugement de la CPI. Une telle disposition annulerait, de facto, l'une des attributions royales, prévue par l'article 34 de la Constitution qui stipule que «le Roi exerce le droit de grâce».

A vrai dire, l'argument de la spécificité juridico-politique marocaine est instrumentalisé par ceux qui veulent échapper à toute poursuite judiciaire et que ne veulent pas rendre de comptes. En brandissant cette « spécificité », ils cherchent tout simplement à l'Etat de Droit c'est-à-dire au principe d'égalité de tous devant la loi et surtout à l'indépendance de la justice, pierre angulaire de toute démocratie et de toute économie de marché.

L'on peut même affirmer que la non-ratification du statut de la CPI constitue une violation de l'esprit de la nouvelle constitution 2011. En effet, celle-ci a apporté des ouvertures institutionnelles et juridiques qui doivent être bien exploitées. Le nouveau texte fondamental du Maroc inclut un Titre II dédié aux Libertés et droits fondamentaux (articles 19 à 40). Il supprime toute référence à la sacralité de la personne du Roi en lui substituant la notion plus moderne d'inviolabilité et de respect dû. Et surtout insiste sur l'Etat de droit et la reddition des comptes aussi bien dans le domaine politique qu'économique.

Par ailleurs, l'alibi de la souveraineté, brandit par les détracteurs de la CPI, n'est pas soutenable surtout que désormais la souveraineté appartient au peuple. Le principe de la souveraineté nationale est affirmé par l'article 2 de la Constitution : « la souveraineté appartient à la Nation qui l'exerce directement par voie de referendum, et indirectement, par l'intermédiaire de ses représentants ». De telles dispositions constituent un pas relativement positif pour l'établissement d'un cadre légal conforme aux standards internationaux. Le statut de la CPI renforce cette souveraineté populaire, et ne peut que consolider la marche vers l'instauration de l'Etat de droit au Maroc.

Si le pays est prisonnier des intérêts de certains lobbies, il reste aussi dépendant vis-à-vis des forces étrangères. Il est sensible à la pression américaine contre la CPI, ce dont atteste la signature (non officielle) de l'accord bilatéral entre le Maroc et les Etats-Unis par lequel les ressortissants américains ne sont pas susceptibles d'être transférés et présentés devant la CPI.

En effet, depuis la fin juillet 2002, les Etats-Unis ont approché quasiment tous les pays du monde, sur les cinq continents, dans le but de signer avec ces Etats des accords bilatéraux garantissant le non transfert des ressortissants américains devant la CPI, estimant qu'ils peuvent être la cible de procès à motivation politique réclamés par des pays « hostiles ».

En septembre 2004, plus de 80 Etats auraient signé de tels accords avec les Etats-Unis et une vingtaine auraient été ratifiés. Il est extrêmement difficile de connaître le nombre exact de ces traités qui se concluent généralement dans le silence et dans l'opacité, et ne sont parfois jamais soumis aux Parlements pour ratification (accords en forme simplifiée).

Il faut souligner à ce niveau que le Maroc reste toujours sous la pression des Etats Unis d'Amérique qui prévoient de retirer l'aide du Fonds économique de soutien à certains gouvernements refusant d'accorder l'immunité aux ressortissants américains risquant d'être traduits devant la CPI. Et ceci constitue une des raisons majeures de la non-ratification du Maroc du Statut de Rome.

Dès lors, l'on s'aperçoit que les arguments de la spécificité du système politique et de la souveraineté ne sont que des paravents afin de cacher la volonté de sabotage des réformes visant la consolidation de l'Etat de droit dans ce pays. La vérité est ailleurs, c'est-à-dire dans la collusion des intérêts particuliers qu'il s'agisse de groupes nationaux ou d'Etats étrangers.

Seulement, l'Etat marocain est un Etat souverain, il doit avoir le courage de poursuivre les responsables des violations graves contre les droits de l'Homme, de rendre justice aux victimes et de réduire les risques de récidive. La nécessité de ratifier le Statut de la CPI en tant que dispositif international contre l'impunité, est de plus en plus une nécessité afin de consolider le modèle de démocratisation que le Maroc ne cesse d'exporter aux delà des frontières.